المحاضرة الحادية عشر :

الانعكاسات المختلفة للثورات المحلية أثناء الحكم العثماني

مقدمة

I. **نتائج الثورات المحلية أثناء الحكم العثماني على الصعيد العسكري**

II. **نتائج الثورات المحلية أثناء الحكم العثماني على الصعيد الاقتصادي**

مقدمــة

شهدت إيالة الجزائر أواخر العهد العثماني العديد من الثورات الشعبية ضد السلطة الحاكمة قادها مرابطون وشيوخ طرق صوفية وشملت مختلف أنحاء البلاد وهي ناتجة عن توتر العلاقات بين السلطة والسكان نتيجة سوء المعاملة والبطش والسياسة تلك السياسات دفعت فئات المجتمع المختلفة لالتفات حول قيادات دينية

تمثلت في شيوخ الطرق، بالإضافة إلى هذه الثورات ما خلفته من آثار ونتائج على الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري

I. نتائج الثورات المحلية أثناء الحكم العثماني عسكريا

- فشل ابن الشريف وجيشه في اقتحام مدينة وهران التي حاصروها لمدة ثماني أيام وخاصة بعد دخول أغلب الحاميات العثمانية وتشتت جيش الباي مصطفى في معركة فرطاسة وذلك لقوة وحصانة مدينة وهران بالنسبة للثورة الدرقاوية
- فشل ابن الشريف في ضم سكان وهران إليه وقبائل المخزن إلى حركته لأنها تحالفت مع الباي للحفاظ على امتيازاتها.
- الصراع القائم بين الطرفين الدرقاوية والقادرية مما جعل هذه الأخيرة تناصر العثمانيين ضد ابن الشريف الدرقاوي.
- إن التجانيين بهذه الانتفاضة تحولوا للمرة الأولى من حالة دفاع إلى حالة هجوم.
- وعلى الرغم من أن الثورة لم تحقق أهدافها إلا أنها كانت من العوامل التي أدت إلى انهيار الحكم العثماني في الجزائر.
- إن هذه الثورات أنهكت البلاد والعباد سلطة وشعبا وكانت سببا هاما في الوضع الذي أصاب الجزائر فسقطت فريسة لأشبع استعمار في التاريخ البشري.
- الضرائب التي كانت مفروضة على الكراغلة فقد تعبوا منها وهذا ما دفع بهم إلى التمرد والعصيان لقد كانت هذه الثورات مدعمة من قبل القوى الخارجية وكان لبايات تونس وسلاطين المغرب دورا في هذه الثورات.

إن هذه الثورات الشعبية التي قادتها زعامات الطرق الصوفية لم تكن رد فعل على ظلم الأتراك كما يبدوا للبعض بل كانت في جوهرها ثورات تحريرية كان لها صدى في جمع مناطق البلاد.

الخلاصة :

على ضوء **ما تقدم نستنتج مجموعة من النتائج منها :**

- لقد كانت هذه الثورات مدعمة من قبل القوى الخارجية وكان لبايات تونس وسلاطين المغرب دورا في هذه الثورات.
- إن هذه الثورات الشعبية التي قادتها زعامات الطرق الصوفية لم تكن رد فعل على ظلم الأتراك كما يبدوا للبعض بل كانت في جوهرها ثورات تحريرية كان لها صدى في جمع مناطق البلاد.
- لقد خلفت هذه الثورات آثار ونتائج سلبية وإيجابية ليس على الصعيد العسكري فحسب بل على كل الأصعدة

II. نتائج الثورات المحلية أثناء الحكم العثماني على الصعيد الاقتصادي

كان الاقتصاد الجزائري في العهد العثماني يتراوح بين الانتعاش في بداية القرن السادس عشر حتى القرن ١٧ ،بسبب قدوم المهاجرين الأندلسيين الذين أدوا ادوار مهمة في زيادة إنتاج الأراضي الزراعية والصناعة والتجارة، ومن ثم التقهقر الذي أصاب الاقتصاد الجزائري بعد النصف الثاني من القرن السابع عشر الذي كان سببه الأوبئة والطاعون وسنوات القحط التي تعرضت إليه البلاد، وتأخر الطرق و الأساليب الزراعية والصناعة، التي لم تعرف كيفية تحويل المواد الزراعية إلى الصناعية وركود التجارة التي انعكست على جميع نواحي اقتصاديه

أولا : نتائج الثورات المحلية على الزراعة

كان الاقتصاد الجزائري يعتمد أساسا على الزراعة نظرا لاتساع الأراضي الزراعية، وخصوبة التربة واعتدال المناخ، وقد عرفت الزراعة في الفترة الأخيرة من أواخر العهد العثماني عده صعوبات، مما عرقل نموها وتطورها بسبب كثرة الضرائب، في هذه الفترة وذلك بعد أن ارتفعت قيمه الضرائب التي كانت مفروضة على الفلاحين فأصبح هؤلاء يدفعون ضعف المبالغ أن جعلهم يتخلون عن أراضيهم الزراعية، وينسحبون إلى الجبال والصحاري فارين من الجباية، ولقد أثرت الثورات على القطاع الزراعي حيث أدت هذه الاضطرابات الداخلية إلى وقت التعامل بين السكان الجنوب وبين سكان التلال، مما أدى إلى تراجع الحالة الاقتصادية[i] كما أدت إلى تكاثر الفتن واشتداد الأهوال التي حالت بين الفلاحين وفلاحة الأرض

،حيث نتج عن هذه الأزمة قلة الحبوب في السوق وارتفاعها ارتفاعا فاحشا ومنه يمكننا القول أن القطاع الفلاحي في أواخر العهد العثماني كان يشكل العمود الفقري الاقتصاد الجزائري غير انه غير عادل ولا يراعي طبيعة الإنتاج ولا وضعيه الفلاحين وحالتهم فهم لا يأخذون بعين الاعتبار إلا نوعيه الملكية ومتطلبات الخزينة وحاجات الموظفين وهذا ما زاد في بؤس الفلاحين وتراجع المردود الفلاحي[ii].

ثانيا : نتائج الثورات المحلية على الاقتصاد

تعرضت الصناعة إلى نفس العوامل التي عرقلت الزراعة تعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني بشكل أساسي، لقد كان التدهور الذي أصاب القطاع الزراعي والحيواني انعكاسات المباشرة على القطاع الصناعي فعندما قل الإنتاج الزراعي والحيواني ارتفعت الأسعار لمواد الخام، مما جعل الصناع يعانون من صعوبة الحصول على المواد الضرورية فاضطروا إلى دفع مبالغ ضخمة لشراء المواد القليلة المتوفرة في الأسواق، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المصنوعات بسبب قلة الإنتاج[iii]، فتعرض الصناع والحرفيون إلى أزمة اثر كساد مصنوعاتهم وانخفاض أسعارها، ويمكن أن نرجع هذه الأوضاع السيئة التي كانت تعيشها الصناعة الجزائرية في أواخر العهد العثماني إلى ثقل الضرائب وازدياد مطالب مالية إلى فرض الحكام على أمناء الحرف وألزموا الصناع بتسديد ضريبة شهرية لا تقل في أي حال من الأحوال عن ٣٠ سنتيم، وفي بعض الأحيان يفرض على الصناع تزويد البايلك بمواد المصنعة بدون مقابل مثل حدادي مدينة مليانة الذين كانوا مطالبين بإمداد الأوجاق بما تحتاجه من أسلحة وسروج مجانا نظيرة سماح لهم بمزاولة مهنهم وبيع إنتاجهم في الأسواق الداخلية، وكانت المصنوعات تخضع لرسوم مرتفعه ويضاف إلى هذا أن النظام الضريبي حال دون تطوير العمران ودون ازدهار الفنون والصناعات الحرفية تفقد أسواق مهمة التي أثرت عليها كثرة الضرائب، كما أن الحروب مع الدول الأوروبية حالت دون تصدير مصنوعات إلى الخارج بكيفية منتظمة، ونجد كذلك انه

في الوقت الذي اضطر فيه الصناع الجزائريين إلى رفع أسعار منتجاتهم لتغطيه الالتزامات المالية وتسديد الضرائب الثقيلة وإرضاء متطلبات البايلك، كان الحكام يقبلون على شراء المصنوعات الأوروبية ويعملون على تشجيع الاستيراد من الخارج وهذا ما ترك أثرا سلبيا على نوعية المصنوعات الجزائرية وحد من انتشارها[iv]

ثالثا : نتائج الثورات المحلية على التجارة

إن الضعف العام الذي تعرضت إليه الجزائر في أواخر القرن ١٨ وبداية القرن ١٩ لم يكن مقصورا على القطاع الزراعي والصناعي فقط، بل شمل القطاع التجاري بفرعيه الداخلي والخارجي، وقد كانت الضرائب والمكوس والرسوم التي فرضتها على المحلات التجارية والقوافل بمثابة عقبات عرقله مسار التجارة حيث نجد تناقص عدد القوافل القادمة من الجنوب الجزائري إلى المدن الساحلية بسبب الضرائب ، كما أن الباي يتمتع وحده بحق شراء بضائعهم فبهذا الاحتكار أصبح يساير نظام الضريبة ويتكيف معه، نظرا الاقتصاد السائد القائم على التصدير المواد الأولية واستيراد أشياء المصنعة، فهذا النظام الذي اعتمدته في جميعا لمرافق وحضرها تصديره المنتوجات المحلية إلى الخارج، أدى إلى خراب التجارة الجزائرية أيضا نجد أن اليهود قد مارسوا جميع الفروع التجارية واحتكروا الصرافة وصناعه الذهب بالإضافة إلى ذلك أن اليهود بحكم مكانتهم فإنهم سعوا إلى منع الجزائر يين من إنشاء محلات تجارية في الموانئ فرنسا ما جعل الجزائريين يفرون من التجارة الخارجية مما أدى إلى انخفاض الأسعار الموارد المستوردة وترتب عنهم انخفاض المستوى المعيشي في الجزائر بصفه عامة.

الخلاصة:

بالإضافة إلى ما أشرنا إليه يمكن أن نخلص إلى إن :

- الحالة الاقتصادية في الجزائر كانت ضعيفة إذ أنها تقوم في الأساس على النشاط البحري بالدرجة الأولى وأهملت الزراعة و الصناعة والتجارة بسنهم

لنظام الاحتكارات وفرضهم وفرضهم الضرائب جديدة وكثيرة على الشعب مما أدى بالفلاحين إلى هجرة الأرض مما تسبب في اضطراب الاقتصاد الجزائري مع أواخر العثماني فبدأ تدخل خزينة يضعف ويقل سنة بعد أخرى وبهذا القول فان الحياة الاقتصادية الجزائر خلال العهد العثماني كانت تتأثر بالأحوال الداخلية والخارجية للبلاد وانعكاساتها متعددة الآثار على البنية الاقتصادية لإيالة الجزائر.